

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (يوليو 2012م)

Central Bank of Sudan
Public Information Note (July 2012)

المحتويات

- 1-الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 2.....
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني: 4.....
- 1-2 التضخم: 4
- 2-2 عرض النقود: 5
- 2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: 6
- 2-4 أداء التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي: 7
- 2-5 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية: 10
- 2-6 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 11

بسم الله الرحمن الرحيم

"تتبع النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة على أساس شهري عن أداء الاقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف إلى تمليك الرأي العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والإجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي والنقدي وتحقيق الأهداف التنموية في السودان" .

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

من المتوقع ان تستمر المخاوف بشأن اداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة المقبلة وخاصة بعد استمرار ازمة ديون منطقة اليورو وانخفاض اليورو لادني مستوياته منذ عامين مقابل الدولار الامريكي ، و يتوقع ان يبلغ النمو العالمي حوالي 3.5% خلال العام 2012. وتشير التوقعات الى انخفاض النمو الصناعي في العام 2013م ولذلك يتوقع ان تظل اسعار البترول مستقرة بدون ارتفاع، اما في حالة تصاعد ملف ايران النووي واستمرار العقوبات الاقتصادية يمكن ان يتهدد مضيق هرمز في منطقة اصلا تشهد اضطرابات سياسية تهدد الاستقرار الاقتصادي ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة واستمرار الضغوط التضخمية في منطقة الشرق الاوسط .

بالرغم من عدم استقرار منطقة اليورو خلال يونيو 2012 استطاعت الاسواق الاوروبية بتصدر الاسواق الراجحة في يونيو 2012 من بين الاسواق العالمية والتي اغلقت جميعها على ارتفاع نهاية الشهر المنصرم ، حيث احتل مؤشر كاك الفرنسي المرتبة الاولى بنسبة نمو بلغت 5.95% تبعه مؤشر فوتسي بنسبة 5.91% ، ويلاحظ ان مؤشر ناسداك كان الراجح الاكبر بنسبة بلغت 12.7% واحتل داكس المرتبة الثانية بنسبة 8.87% .

انخفضت معظم الاسواق العربية خلال شهر يونيو 2012 نتيجة لتأثرها بتصاعد ازمة اليورو، إضافة الى انخفاض أسعار النفط العالمية والتي تؤثر بدورها على ميزانيات الدول النفطية ، بينما استطاعت البورصة المصرية تعويض جزء كبير من خسائرها نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي وبالتالي تكون الراجح الاكبر من بين الاسواق العربية خلال النصف الاول بنسبة بلغت 30% . وبالرغم من خسارة مؤشر دبي خلال يونيو 2012 بنسبة 1.3% إلا انه استطاع أن يحقق ارتفاع خلال النصف الاول من العام الحالي بنسبة 7.3% مغلقاً عند 1451.87 نقطة ، فيما انخفضت السوق السعودية عند مستوي 6709.91 نقطة منخفضاً بنسبة 3.8% .

ضرب الجفاف اجزاء واسعة من الولايات المتحدة الأمريكية ويتوقع ان ينخفض انتاج الذرة وفول الصويا بشكل كبير هذا العام، وهذا يعنى تدنى انتاج اللحوم وارتفاع اسعار زيوت الطعام والاذقية بشكل عام فى السوق العالمى ، عليه يصبح التركيز على انفاذ خطط وبرامج البرنامج الاسعافى فى مجال احلال واردات زيوت الطعام وترقية صادرات الثروة الحيوانية من اهم اولويات المرحلة ، ولابد من تضافر الجهود من اجل تغطية الفجوة فى سلع الاستيراد الاساسية عن طريق التوسع فى الانتاج الحلى ، وتشير معظم المؤشرات الى ان السودان موعود بموسم زراعى ناجح نظراً لهطول امطار بمعدلات مقدرة فى معظم مواقع الانتاج، الا ان توفير التمويل عبر فروع البنوك المختلفة ومحافظ التمويل فى التوقيت المناسب يمكن ان يسهم فى زيادة الانتاجية ، بل لابد من تكامل جهود تصنيع الزيوت وتطوير السلاخانات والمطارات وغيرها من العمليات التى تساعد على زيادة القيمة المضافة وتيسير عمليات النقل من مواقع الانتاج الى مواقع التصدير عبر حكومات الولايات المختلفة وتسهيل اجراءات التصدير عبر الموانئ المختلفة، ومراجعة الاسعار المعلنة للصادر من قبل وزارة التجارة وهى جميعاً اجراءات متكاملة وضرورية من اجل ترقية الصادرات .

انخفضت معدلات التضخم فى الصين الى ادنى مستوى لها خلال عامين ونصف، حيث سجل معدل التضخم يوليو 2012 حوالى 1.8% ، وهذا دليل قوى على تعافى الاقتصاد الصينى من الضغوط التضخمية فى فترة مابعد الازمة المالية العالمية، ايضا انخفضت معدلات التضخم فى الامارات العربية المتحدة الى (0.4%) ، وبالرغم من انحسار معدلات التضخم فى كل من شركاء التجارة الخارجية للسودان ، مصر الى (6.3%) ، الهند (7.13%) ، ، اليابان (-02%) ، السعودية (4.8%) ، كوريا (1.5%) ، منطقة اليورو (2.4%) .الا ان توقعات التضخم المستورد فى السودان ستظل عالية بعد ان بلغت 59.8% فى الشهر الماضى يوليو 2012م بسبب تعديلات سعر الصرف والتى يتوقع ان تستمر فى مدى زمنى يتعدى ثمانية اشهر اذا لم تتخذ اجراءات قوية تعمل على استقرار سعر الصرف وتقليل الفارق بين السعر الرسمى والموازى، حيث تلعب التوقعات دور جوهري فى تحديد سعر الصرف فى اقتصاد السودان حيث انخفض سعر الصرف من 6.2 جنية للدولار الى 5.5 جنية للدولار بمجرد الاعلان عن التوصل الى اتفاق حول النفط بين السودان وجنوب السودان ، أى بنسبة 12.7% خلال يومين فقط ، وهذا يدل على ما ظللنا نؤكد مراراً بان ظاهرة المضاربة فى سوق النقد الاجنبى تلعب دور اساسى فى تحديد سعر الصرف وان سعر السوق الموازى لا يعكس اساسيات الاقتصاد الكلى بالرغم من تعرض البلاد لفقدان نسبة مقدرة من البترول، وهذا يتطلب اعادة النظر فى الية تحديد سعر الصرف ، وبما ان الذهب قد سجل اكثر من 1.5 مليار دولار (حتى يوليو 2012م) وبالامكان تخطى هدف 2.5 مليار ، ومع تحسن عائدات الصادرات غير البترول وارتفاع تحويلات المغتربين نتيجة لتعديلات سعر الصرف ، ونظراً للتوسع فى انتاج النفط لتغطية الاستهلاك الحلى وبالتالي تقليل الطلب على النقد الاجنبى وتوفيره لمقابلة الاحتياجات الملحة فى القمح والدقيق

والسكر والادوية وغيرها من السلع الضرورية، يتوقع ان يحدث استقرار فى سعر الصرف شريطة التوصل مع حكومة الجنوب لاتفاقيات وتعهدات تضمن معالجة القضايا العالقة فى الحدود والترتيبات الامنية والتجارة وغيرها بناءً على روح التعاون بين البلدين .

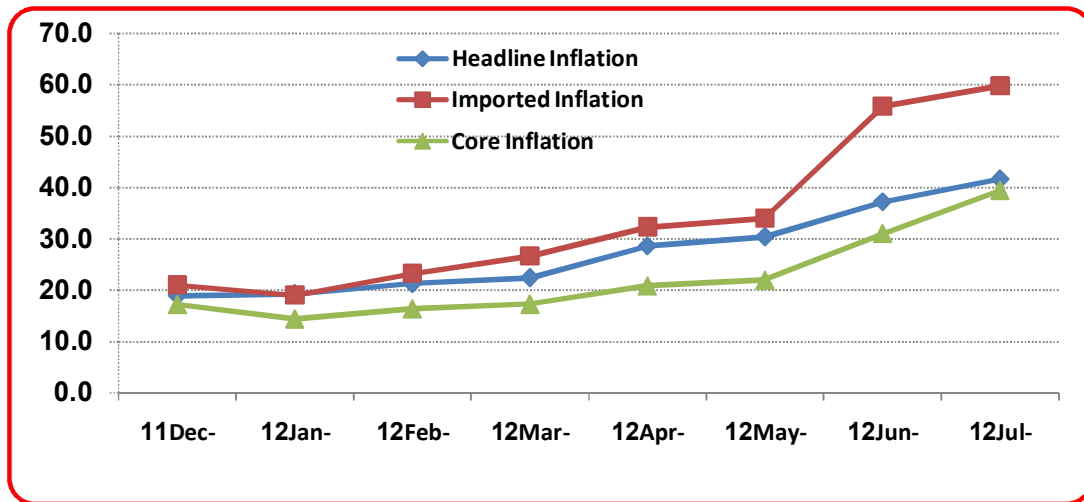
2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

سجلت معدلات التضخم الثلاثة ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر يوليو 2012 مقارنة بشهر يونيو 2012 ، حيث ارتفع معدل التضخم الكلى (Headline Inflation) الى نسبة 41.6% في يوليو 2012 مقارنة بنسبة 37.2% في يونيو 2012 ، كما ارتفع التضخم الأساسي (Core Inflation) الى نسبة 39.4% في يوليو 2012 مقارنة بنسبة 31.0% في يونيو 2012 م ، بينما ارتفع التضخم المستورد (Imported Inflation) إلى 59.8% في يوليو 2012 مقارنة بنسبة 55.8% في يونيو 2012 .

يمثل تحريك سعر الصرف اهم اسباب ارتفاع التضخم بهذه الوتيرة ، وبما ان الموازنة العامة تواجه تحديات كبيرة تتمثل فى تنامى العجز الكلى وهذا يعنى زيادة التوسع النقدي فى الاقتصادى واستمرار الضغوط التضخمية ، الا انه من المؤكد ان اتفاقيات النفط والوصول الى نتائج ايجابية فى التفاوض مع دولة الجنوب من شأنه ان يعيد الاستقرار الاقتصادى لكلا الطرفين .

الشكل رقم (1) معدلات التضخم من ديسمبر 2011م حتى يوليو 2012م



المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء

2-2 عرض النقود:

ارتفع عرض النقود في يوليو 2012 م الى 52230 مليون جنيه مقارنة ب 41853 مليون جنيه ديسمبر نهاية العام 2011 ، بمعدل نمو تراكمي بلغ 23.7%. وتكمن اهم مصادر التوسع في السيولة زيادة الاستدانة من الجهاز المصرفي وتضخم بند اعادة التقييم بسبب تعديلات سعر الصرف بالاضافة الى شراء الذهب. وبالرغم من تعديلات القاعدة النقدية لنفس الفترة من 20 مليار الى 26 مليار (توسع نقدي في حدود 6 مليار) الا ان الاثر الكلي للتوسع في عرض النقود وصل الى (10.3 مليار جنيه) وذلك بسبب اثر المضاعف النقدي .

ينشط البنك المركزي حالياً عمليات السوق المفتوحة لامتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد عن طريق التدخل في عمليات شراء وبيع الاوراق المالية على ان يكون الاثر الكلي انكماشى حسب السياسة النقدية المتبعة حالياً، كذلك اهتم البنك المركزي برفع الاحتياطي النقدي القانوني الى 18% لتقييد الائتمان الحلى وتقليل تنامي النقود ، وهناك حزمة متكاملة من عمليات التدخل في سوق النقد الاجنبي يتوقع ان تساعد على تحييد اثر تعديلات سعر الصرف وتقييد التوسع النقدي مع مراعاة توفير التمويل للقطاعات الانتاجية من اجل توسيع قاعدة الانتاج الحلى ، ويتوقع ان تساعد هذه الاجراءات في الحد من الآثار السالبة للتوسع النقدي في الاقتصاد، الا ان الحل الجذري لظاهرة التوسع النقدي تتطلب اجراءات تفشيفية واسعة في مجال المالية العامة واعاده هيكلة الدولة وتوجيه الموارد نحو القطاعات الانتاجية والحفاظة على استقرار سعر الصرف . ولذلك يمكن القول بان التنسيق بين السياسة النقدية والمالية والجهود المبذولة للتفاوض مع حكومة الجنوب من شأنها ان تؤدي الى معالجة الاختلال في الموازنة العامة والقطاع الخارجى وبالتالي استعادة التوازن في الاقتصاد .

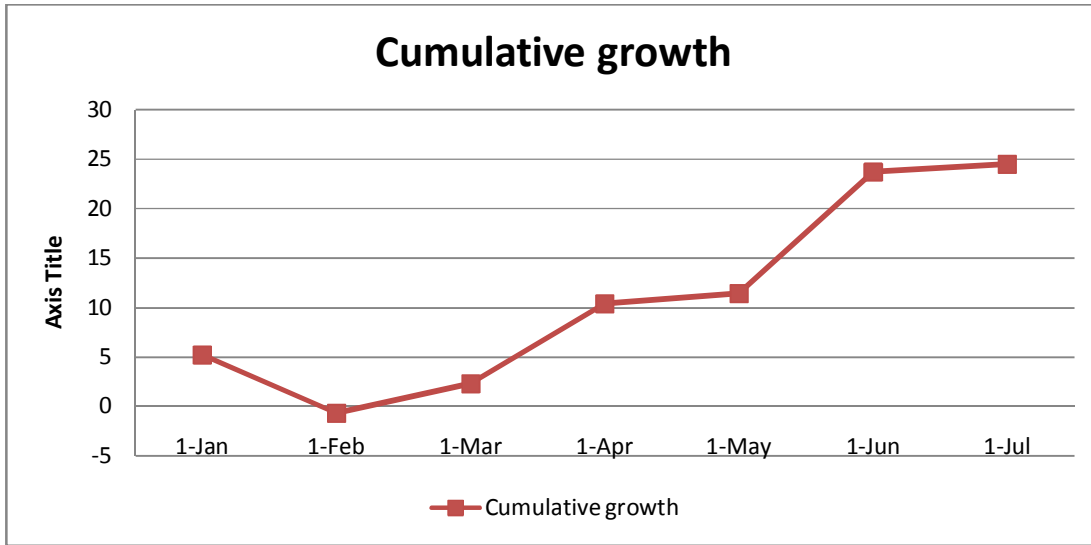
الجدول رقم (1) عرض النقود خلال الفترة (يناير 2012م – يونيو 2012م)

Month	NFA	NDA	Revaluation	Money Supply	Cumulative growth
Dec-11	-5,659	39,287	8,225	41,853.0	4.4
Jan-12	-5,742.1	41,477.9	8,288.5	44,024.3	5.2
Feb-12	-5,871.3	41,255.9	8,315.2	43,699.8	-0.7
Mar-12	-5,801.6	42,233.8	8,276.4	44,708.6	2.3
Apr-12	-5,953.7	43,857.7	8,283.4	46,187.4	10.4
May-12	-3,081.0	41,561.0	8,130.0	46,609.0	11.4
June-12	-6,138.0	42,243.0	15,646.0	51,752.0	23.7

July-12	-6.618.5	43326.6	15391	52099.1 ¹	24.5
---------	----------	---------	-------	----------------------	------

المصدر : بنك السودان المركزي ادارة الاحصاء .

الشكل (2) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من ديسمبر 2011 يوليو 2012 م



يلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع معدل النمو التراكمي ، وعليه لابد من تنسيق الجهود بين السياستين المالية والنقدية و تطبيق البرنامج الاسعافي وذلك لاحتواء الآثار السالبة للضغوط التضخمية واستقرار المستوى العام للأسعار .

3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي 4.4200 خلال شهرى يونيو وبلغ سعر صرف الدولار فى السوق الموازى خلال الفترة حوالى 5.900 ، وبلغ متوسط سعر صرف اليورو فى شهر يونيو 3.7886 وفى السوق الموازي 7.100 .

فى اطار المراجعة المستمرة للضوابط والاجراءات المتعلقة بعمليات النقد الاجنبي ، واستقرار سوق النقد الاجنبي، اصدر بنك السودان المركزي منشورين للمصارف والصرافات تقرر بموجبهما ان يقوم البنك المركزي بحساب ونشر السعر التاشيري للدولار يومياً، ويتم تعديل النطاق حول السعر التاشيري من $\pm 3\%$ الى $\pm 4\%$ اعتباراً من تاريخ هذا المنشور، وان تقوم المصارف والصرافات بتحديد وعلان اسعارها فى مدي النطاق المذكور، ويسمح لها بتغيير اسعارها اثناء اليوم ، وان تقوم باخطار بنك السودان المركزي بذلك، مع توضيح اي تعديلات قد تطرأ علي اسعار الصرف لديها خلال اليوم، تطبيق حافز

¹ البيانات تغطى الفترة من بداية العام حتى 15 يوليو فقط .

علي كافة مشتريات النقد الاجنبي (تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ، والمبالغ المشتراه من البنك المركزي والمشتريات الاخرى) ويطبق الحافز علي كافة مبيعات النقد الاجنبي (كل الاستخدامات بما فيها المبالغ المباعة للبنك المركزي) ، ويتم تحديد الحافز من فترة لآخري بواسطة البنك المركزي (حالياً 15%) ، وان تتم تصفية وإلغاء حساب حافز الصادر المعمول به قبل اصدار هذا المنشور ، وتم تعديل الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع الي 0.5% من سعر الشراء كحد اقصى للصرافات بدلاً من 0.4%، وتم الزام المصارف عند اجراء المعاملات الالتزام بان تكون اسعار العملات الاجنبية من اربعة خانات عشرية، كما تم الزام المصارف باعلان اسعار الشراء واسعار البيع في اللوحات المخصصة لذلك علي ان تكون متضمنه الحافز.

2-4 أداء التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:

يعكف البنك المركزي حالياً على مراجعة مركز النقد الاجنبى لكافة البنوك التجارية العاملة فى البلاد، وتم اصدار منشوراً لتقييم الاصول والخصوم بالنقد الاجنبى، ويراقب البنك المركزي الموقف السيولى للبنوك، وكذلك مركز النقد الاجنبى للتأكد التام من تطبيق معايير السلامة المالية وتجنب البنوك من الدخول فى موقف عجز سيولى. من المؤكد ان يعرض البنوك بحكم كفاءة اجهزتها الادارية والرقابية قد استطاعت ان تحسن من كفاية راس المال وادارة السيولة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الحالية والتي تتميز بتعدد مخاطر سعر الصرف والانكشاف على تعاملات خارجية تتطلب قدر عالى من الحرص ومتابعة تعديلات سعر الصرف بين العملات الاجنبية المختلفة (مخاطر اليورو تحديداً)، وكذلك مخاطر تعديل سعر العملة الوطنية مقابل العملة الاجنبية، بعض البنوك قد سجلت موقفاً متعادلاً (Squared Position) بل سجلت موقفاً فائضاً (Long Position) وهو موقف يتطلب عدم الدخول فى التزامات بالنقد الاجنبى اذا لم تتوفر موارد حقيقية ، و متابعة مركز النقد الاجنبى بشكل دورى لتفادى المخاطر . الا ان بعض البنوك يجب ان تقوى من اساليب المراجعة والتدقيق فى العمليات الخارجية وعدم الانكشاف لموقف عجز (Short Position) .

ومن المؤكد انه كلما تحسنت مؤشرات السلامة المالية كلما كانت البنوك أكثر قدرة على منح التمويل، بالرغم من تركيز بعض البنوك على الاحتفاظ بالاوراق المالية لتحقيق الارباح وفقاً للقيود المحدد بنسبة 25% من محفظة التمويل فى كل بنك، الا ان البيانات تشير الى ارتفاع حجم التمويل فى معظم القطاعات الاقتصادية .

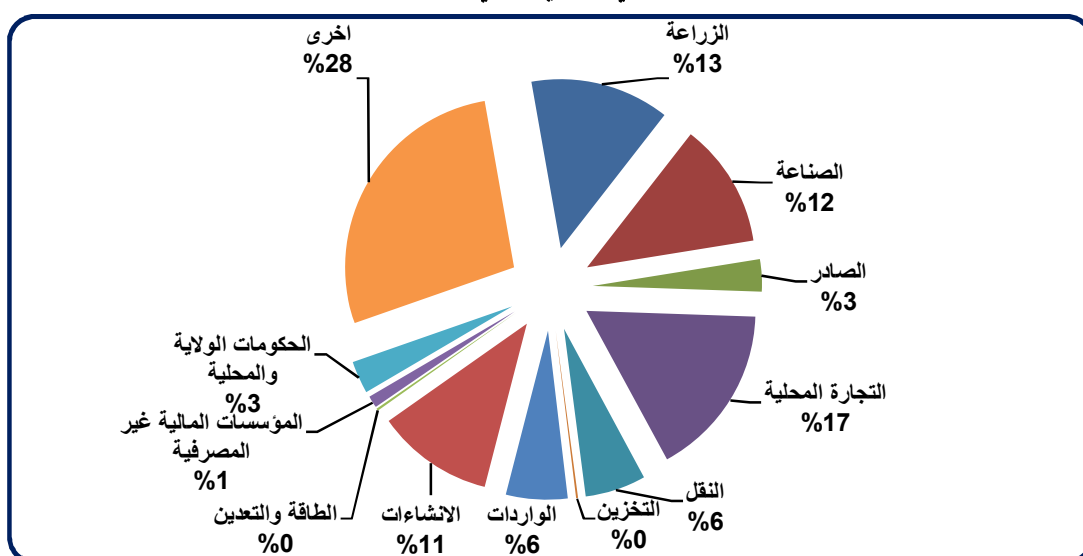
جدول رقم (2) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات يناير -يونيو 2012م (مليون جنيه)

القطاع	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
الزراعة	2,640.0	2,682.0	2,662.5	2,588.5	2,786.5	2,870.35

2,556.08	3,102.4	2,493.0	2,439.5	2,273.2	2,174.9	الصناعة
1,255.05	1,426.3	1,215.7	1,390.4	1,308.8	1,312.3	النقل
37.41	38.2	42.1	42.4	43.3	37.7	التخزين
3,568.20	3,847.9	3,606.1	3,630.2	3,290.4	3,228.6	التجارة المحلية
667.59	765.1	716.2	637.0	644.2	685.7	الصادرات
1,279.44	2,201.1	1,171.9	1,293.6	1,260.3	1,186.8	الواردات
2,405.54	2,703.3	2,320.7	2,058.9	2,049.7	1,844.8	الانشاءات
44.27	83.9	33.7	40.6	35.3	34.1	الطاقة والتعدين
251.86	251.6	251.6	258.9	266.6	272.5	المؤسسات المالية غير المصرفية
668.58	647.0	647.0	639.4	636.9	593.0	الحكومات الولائية و المحلية
5,932.20	7,384.10	5,510.80	6,365.10	6,507.60	6,327.40	أخرى
21,536.57	25,237.4	21,597.3	21,671.1	20,998.3	20,337.8	المجموع

المصدر : بنك السودان المركزي ادارة الاحصاء .

رصيد التمويل المصرفي لشهر يونيو 2012



بلغت نسبة رصيد التمويل المصرفي لقطاع الزراعة لشهر يونيو 2012 م . 13.0 % من اجمالي رصيد التمويل المصرفي .
وبلغت نسبة رصيد التمويل المصرفي لقطاع الصناعة لشهر يونيو 2012 م . 12.0 % من اجمالي رصيد التمويل المصرفي .
ويلاحظ انخفاض نسبة رصيد الطاقة والتعدين اذ بلغ 0.0 % ، وبلغ رصيد التمويل المصرفي لقطاع البناء والتشيد لشهر يونيو 2012 حوالي 11.0 % . ويسعى البنك المركزي الى توجيه وتركيز التمويل المصرفي فى سلع احلال الواردات الاساسية الاربعة (القمح والدقيق، السكر، الادوية ، زيوت الطعام) ، وكذلك سلع الصادرات الرئيسية الاربعة (القطن، الصمغ، الذهب،

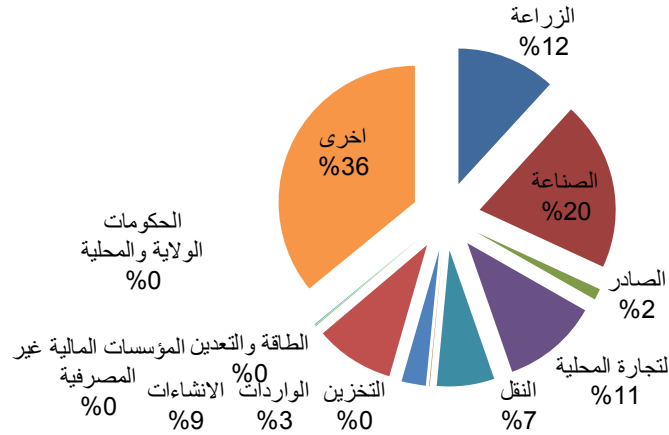
ومنتجات الثروة الحيوانية) . واستمر استحواذ صيغة المراجعة علي النسبة الأكبر من تدفق التمويل المصرفي لشهر يونيو 2012 بنسبة 52% ، تليها صيغ المشاركة بنسبة 8.48% ، ثم المقاوله بنسبة 7.19%، ثم المضاربة بنسبة 3.34% .

جدول رقم (3) تدفق التمويل حسب القطاعات يناير- يونيو 2012(مليون جنيه)

القطاع	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
الزراعة	356.2	131.4	116.3	122.3	239.5	217.2
الصناعة	490.5	561.2	385.6	359.1	459.5	369.0
النقل	105.3	103.8	144.6	113.1	121.4	126.4
التخزين	3.3	4.5	7.1	0.3	1.5	0.8
التجارة المحلية	472.4	452.0	596.2	289.4	327.2	209.7
الصادرات	47.6	45.7	66.1	123.0	45.8	25.8
الواردات	41.2	97.4	49.0	66.0	120.6	52.8
الانشاءات	107.5	195.4	122.3	316.0	125.7	172.8
الطاقة والتعدين	51.5	16.5	2.6	7.0	8.0	1.7
المؤسسات المالية غير المصرفية	1.8	0.003	8.0	0.6	8.3	0.0
الحكومات الولائية و المحلية	2.9	3.4	4.4	6.0	8.5	2.3
أخرى	751.3	564.6	417.6	246.1		660.9
المجموع	2,431.5	2,172.2	1,919.8	1,648.9	1,814.5	1,839.4

المصدر : بنك السودان المركزي ادارة الاحصاء .

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات -يونيو 2012



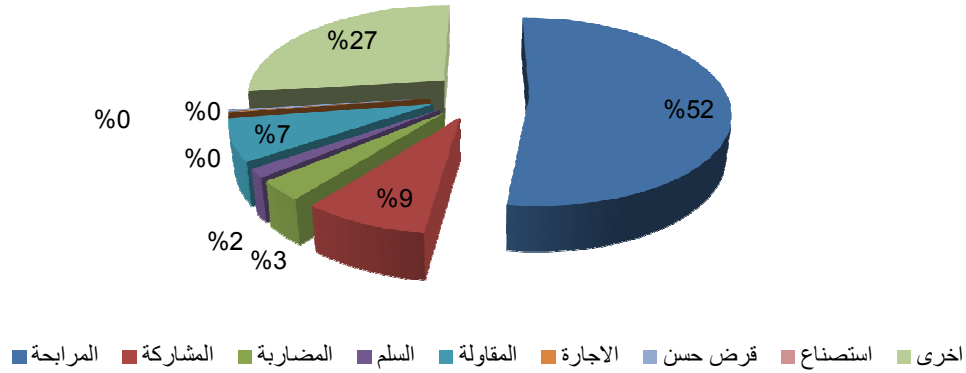
جدول رقم (4) تدفق التمويل حسب الصيغ يناير- يونيو 2012(مليون جنيه)

الصيغة/الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	النسبة
مراجعة	1210.2	1275.8	788.6	771.5	889.6	959.0	52.13
مشاركة	376.8	218.0	159.2	278.9	233.4	156.0	8.48
مضاربة	50.9	138.2	116.8	31.0	131.5	61.5	3.34
سلم	2.2	16.4	64.5	2.8	2.8	27.8	1.51
مقاوله	77.2	217.5	157.0	340.4	239.7	132.3	7.19
اجارة	4.8	8.0	8.6	8.2	15.0	2.3	0.13

0.01	0.1	1.0	0.9	2.4	0.2	7.4	استصناع
0.30	5.5	4.0	2.7	15.5	0.2	15.2	قرض حسن
26.91	495.0	297.5	212.5	607.2	297.9	686.8	اخرى
100.00	1839.4	1814.5	1648.9	1919.8	2172.2	2431.5	المجموع

المصدر : بنك السودان المركزي ادارة الاحصاء .

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر يونيو 2012



5-2 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:

ارتفعت الصادرات غير البترولية حتى نهاية يوليو 2012م الى 2 مليار دولار ، بنسبة زيادة قدرها 75% مقارنة بنفس الفترة من العام 2011م ، يمثل الذهب 69.8% من جملة الصادرات غير البترولية (حوالي 1447 مليون دولار) ، حيث تم تصديره بطريقة الدفع المقدم بواسطة شركة السودان للخدمات المالية، بالإضافة إلى شركة ارياب للتعدين ، ويلاحظ هنالك زياده في صادر الثروة الحيوانية بلغ 93% وذلك لزيادة صادر الأبل ، اللحوم ، الأبقار ، الضان ، والأبقار بالرغم من ان هنالك انخفاض في صادر الأسماك و الجلود .

جدول رقم (5) الصادرات غير البترولية حتى نهاية يونيو 2012 (ملايين الدولارات)

السلعة	يونيو 2012	حتى نهاية يونيو 2012	يونيو 2011	حتى نهاية يونيو 2011	%
ذهب	186.66	1290.95	84.98	532.36	142
كروم	0.04	1.68	0.55	4.71	-64
كروم حدي	0.62	7.72	2.58	10.93	-29
سمسم	20.84	76.50	17.31	140.15	-45
صمغ	7.50	40.83	7.25	40.42	1
قطن	1.97	6.80	1.92	14.25	-52

89	74.22	16.09	140.12	18.48	ضمان
236	12.11	2.81	40.71	5.43	أجل
196	2.74	0.00	8.09	1.27	لعموم
-6	16.63	3.85	15.68	2.70	جلود
35	11.43	1.77	15.42	4.39	خردقة
58	57.55	11.70	90.70	9.68	أخرى
89	917.50	150.80	1735.21	259.58	الصادرات غير البترولية

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة النقد الأجنبي

بلغت الواردات السلعية حتى يوليو 2012م حوالي 4.4 مليار دولار مقارنة ب 4.2 مليار دولار لنفس الفترة من العام السابق . أى بمعدل زيادة قدرها 3.3% ، وسجل الميزان التجارى عجز قدره 2.3 مليار دولار .

6-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الأوراق المالية :

اغلق مؤشر الخرطوم منخفضا من (2,463.997) الى (2,440.504) نقطة ، حيث انحصر التداول خلال الشهر في القطاعات التالية : البنوك - التجاري - التأمين - الاتصالات والوسائط - الخدمات - الصناديق - الشهادات الاستثمارية ، بينما غابت القطاعات التالية عن التداول : الزراعي - الأخرى - الصناعي . مقارنة مؤشرات التداول بالشهر الماضي انخفض كل من ، حجم التداول من (254,634,541) الى (22,088,180) جنيه ، وعدد الاسهم من (3,420,902) الى (1,195,378) سهما ، وعدد الصكوك من (879,138) الى (605,487) صكا ، وعدد العقود من (1,232) الى (1,074) عقدا . ويمكن تفسير ظاهرة تدنى نشاط السوق بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر العملة الوطنية مما يجعل العائد من الأوراق المالية غير مجزى مقارنة بالادخارية الأخرى ، وهذا بدوره يشجع تحويل ارصدة المدخرين للمضاربة فى النقد الأجنبي والعقارات والسيارات والذهب . ولذلك لابد من الالتزام بتوزيع الأرباح المالية بشكل منتظم لحملة الصكوك والشهادات ومراجعة العائد لجميع الاصدارات من اجل استدامة السوق . أيضا لابد من جهود مكثفة لتوسيع ثقافة شركات المساهمة العامة وإدراج شركات جديدة فى السوق عبر تفعيل قانون الشركات ولوائح السوق، اذ ما زالت الاسهم تمثل 11% فقط من الأوراق المالية المطروحة ، ولذلك هناك مجال واسع لجذب مدخرات المغتربين عن طريق طرح اسهم لشركات القطاع الخاص او اصدار أوراق تستهدف المغتربين والمعاشيين وشرائح

المدخرين المختلفة يراعى فيها ضمان تحقيق عائد مجزى وسوق مستقر . عليه يصبح البحث عن اليات مستحدثة لتشجيع استثمار المغتربين لمدخراتهم داخل البلاد من اهم اولويات المرحلة .

والله الموفق ،،،

بنك السودان المركزي

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

إدارة البحوث والتنمية